المقدمة

مـــقـــدمـــة

تمهيد :

تبلغ مساحة مصر نحو مليون كيلومتر مربع أى حوالى ٢٥٠ مليون فدان ، تمثل الصحارى المصرية بها نحو ٩٦ % من إجمالى هذه المساحة . أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر بما لا يزيد عن ٢.٥ % من مساحة مصر . ويعنى ذلك أن المناطق الصحراوية الجافة فى مصر تمثل الجزء الأكبر من مساحتها . ومن الثابت أن حوالى ٩٧.٥ % من سكان مصر يتركزون فى شريط الوادى ودلتا نهر النيل اللذين يمثلان مناطق حضرية تبلغ مساحتها حوالى ٤ % من مساحة الجمهورية تاركين الجزء الباقى من المساحة دون أى استغلال لكونه أرض صحراوية [١].

وغنى عن الذكر أن طبيعة البيئة والنظم البيئية فى الصحارى الجافة فى جنوب الوادى تختلف عن المناطق الحضرية المأهولة بالسكان خاصة فى شمال الجمهورية . وأن نجاح الإنسان فى تفاعله مع بيئته يتوقف على مدى فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها. وتعرف البيئة بأنها كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وحيوان وتربة ومعادن وضوء الشمس . ومن الثابت أن الإنسان والنبات والحيوان يعتمدون فى حياتهم اعتمادا كليا ومطلقا على الموارد الأساسية فى البيئة والتى بدونها أو بدون أى منها لا يستطيعون الحياة.

وبطبيعة الحال تواجه مصر فى الفترة الأخيرة كثيرا من التحديات التى من أهمها سوء توزيع السكان وتكدسهم الشديد فى المناطق الحضرية (دلتا ووادى النيل) مع استمرار الهجرة من مناطق الطرد التى تفتقر إلى الخدمات العامة والبنية الأساسية إلى مناطق الجذب الحضرية . لذلك يعد مفهوم غزو الصحراء شعارا أساسيا وضرورة ملحة تفرض وضع استراتيجية لدراستها وتنميتها فى كل المجالات وبأسلوب يناسب

١- إبراهيم عبد البارى بدر ، التنمية البيئية لجنوب مصر – دراسة خاصة عن الجنوب الشرقى (حلايب – شلاتين – أبو رماد) ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ ، ص ٣-٨ .

ظروفها البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحالة القبائل البدو التى تعيش فيها ومحاولة تنمية أنشطتهم الاقتصادية المرتبطة بوجودهم .

والواقع أن الموارد الطبيعية المتاحة فى البيئة تعتبر هى من أهم مدخلات التنمية والاستغلال الأمثل لتلك الموارد فهى تعد عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة . فالأعمال التنموية ترتبط بالبيئة التى يعيش فيها الإنسان وما يحيط به تبعا لنوع التربة والمناخ السائد ، ومدى توفر موارد المياه كأحد المحددات الرئيسية لأعمال التنمية خاصة فى الأراضى الصحراوية التى تتميز بالجفاف وقلة الأمطار أو عدم انتظامها فى ذات الوقت تتصف بشدة التبخر والتفاوت الشديد فى درجات الحرارة بين الصيف والشتاء وبين الليل والنهار فضلا عن تميز التربة بقلة المواد العضوية بها مما يؤدى إلى فقر الغطاء النباتى فى الصحراء.

مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية هى التحسن فى نوعية الحياة وأنها زيادة قابلة للاستمرار فى مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادى والتعليم والصحة وحماية البيئة كما أنها يجب أن تشمل المساواة فى الفرص وفى توزيع الدخول والحقوق بغض النظر عن الجنس أو الفئات أو الأديان وعلى ذلك فإن زيادة الدخل القومى لا تدل فى حد ذاتها على حدوث التنمية وإنما يلزم أن يزيد متوسط دخل الفرد حيث أنه إذا زاد الدخل القومى الإجمالى وفى نفس الوقت زاد عدد السكان بنفس النسبة أو بنسبة أكبر فإنه لا يطرأ أى تغير على متوسط دخل الفرد أو قد يقل لذلك لا يمكن القول بأن هناك تنمية اقتصادية إلا إذا كانت الزيادة فى الدخل القومى بنسبة أكبر من الزيادة فى عدد السكان كما أن الزيادة السريعة والدائمة فى متوسط دخل الفرد ليست سوى هدف ترمى إليه التنمية

الاقتصادية، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بتغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومى وذلك باكتشاف موارد طبيعية جديدة والمحافظة على الموارد الحالية.[١]

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى:

هى عملية شاملة لمختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة فى ذلك على تخطيط متكامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير فى اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة [٢] وهى أيضا عملية تغير اجتماعى تؤدى لتغير بنائى ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة عمليات التنظيم والتنسيق فى كافة المجالات لمساعدة المجتمع لعملية إعادة البناء ، وتعتبر التنمية أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات تتخذ للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة وذلك لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها فى ظل سياسات محلية ودولية للمحافظة على هذا التوازن خلال فترة زمنية محددة. وعند دراسة التنمية لابد من التفرقة بين التنمية والنمو وذلك لعدم الخلط فى التعاريف فالتنمية هى عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل فى تغير هيكل الاقتصاد القومى. وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة زمنية محددة.

أما النمو الاقتصادى فهو اتجاه مستمر فى نمو الدخل القومى الحقيقى بمعدل يفوق معدل نمو السكان. أى الاتجاه المستمر لارتفاع معدل الزيادة فى الدخل الحقيقى للفرد فى المجتمع[٣] وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة العالمية عام ١٩٨٨ مفهوما للتنمية المستدامة باعتبارها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية. وتوجيه المتغيرات التقنية والمؤسسية بالكيفية التى تضمن تحقيق استمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمستقبلية ومثل هذه التنمية تعمل على صيانة موارد التربة والمياه

١- تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، تحديات التنمية ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة، مؤسسة الأهرام ١٩٩٢) صـ ٤٩-٥٠.

٢- وفاء أحمد عبد الله (دكتور) نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئى، معهد التخطيط القومى (١٩٨٨).

٣- محمد عبد العزيز عجميه (دكتور) وآخرون، مذكرات فى التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .١٩٨٤

والسلالات النباتية والحيوانية. بحيث تكون ملائمة تقنيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وتشكل ندرة الموارد الطبيعية للزراعة وتدهورها قيدا على التقنية الزراعية القابلة للاستمرار. خاصة تدهور الأراضى والتصحر وتدهور المراعى الطبيعية والمناطق الجبلية وعدم كفاية الموارد المائية الأمر الذى يتطلب تبنى سياسات زراعية تهدف إلى الاستمرار فى الإنتاج وتطويره. فصيانة وتنمية الموارد الزراعية الطبيعية ينطلق بشكل رئيسى من أهمية وجود سياسة واضحة لاستغلال هذه الموارد من أرض ومياه ضمن سياسة التنمية الزراعية وفى إطار التنمية الريفية. وبموجب إستراتيجيات محددة تؤكد وتعمل على المحافظة على هذه الموارد الطبيعية الحيوية وصيانتها من العبث واستثمارها وفقا للأسس العلمية والتقنية الصحيحة عن طريق رفع كفاءة استخدامها وتطوير إنتاجها لذا ظهر مفهوم جديد للتنمية يتناسب مع واقع المجتمعات فى المرحلة الراهنة، وهو التنمية المستدامة ويمكن تعريفها على أنها: التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتى يمكن أن يحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئى كمحور[1] ضابط لها ذلك التوازن يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعى والذى يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحافظ على تكامل الإطار البيئى من خلال استخدام الأساليب العلمية التى تنظم استخدام الموارد وتنميتها.

التنمية الزراعية المتواصلة أو المستدامة Sustainable development

يقصد بالتنمية الزراعية المتواصلة أو المستدامة تلك التى توفر احتياجات الحاضر دون التقليل من إمكانية مقابلة احتياجات الأجيال المقبلة فى المستقبل : ومن المعلوم أن التدهور البيئى يتجلى فى سوء استخدام الإنسان للموارد الطبيعية وسوء المحافظة عليها مما يجعلها تنضب أو يقل إنتاجها مما يؤثر على التنمية مستقبلا ويؤدى

١- سهام أحمد هاشم (رسالة ماجستير): دراسة لبعض المحددات الرئيسية للتنمية الزراعية فى شمال سيناء- جامعة عين شمس كلية الزراعة- قسم الاقتصاد الزراعى ، ٢٠٠٥

إلى حرمان الأجيال القادمة منها فى المستقبل ، ليس ذلك دعوة إلى حماية البيئة فقط وإنما هذا المفهوم هو فكر اجتماعى اقتصادى يدعو بل يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الطبيعية .

وتعرف "التنمية المتواصلة" [١] أيضا بأنها عملية تنظيم التوليفات المورديه الزراعية مع الموارد فى القطاعات الأخرى للاقتصاد القومى وذلك للتوصل إلى أقصى ناتج زراعى ممكن ، ويبين هذا المفهوم دور القطاعات الاقتصادية الأخرى فى علاقات متبادلة مع القطاع الزراعى فى إحداث تنمية زراعية ونمو للقطاع الزراعى .

وخلاصة القول أن التنمية الزراعية المتواصلة إنما تعنى وجوب مراعاة حق الأجيال القادمة فى الموارد الزراعية المتاحة واستغلال هذه الموارد بالطريقة التى تحافظ على هذا الحق ، لذلك يمكن القول بأن هناك علاقة ارتباطية بين التنمية الزراعية والتنمية البشرية بصفة عامة ، فالتنمية البشرية [٢] قد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإغاثى فى إصدار سلسلة تقارير سنوية عنها كان أولها عام ١٩٩٠ حيث عرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ، وأهم هذه الخيارات هى تحقيق حياة كريمة خالية من العلل واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة . بهذا المفهوم الاجتماعى نرى فى التنمية البشرية اهتمامها بالإنسان كهدف أساسى ولأنها أحد عناصر الإنتاج المهمة مع ترجمة النمو الاقتصادى إلى تحسن فى الأحوال المعيشية للسكان ، هذا التحسن يتمثل فى الحصول على مستوى معيشة أفضل وخدمات اجتماعية جيدة ونظيفة.

استراتيجية التنمية الزراعية:

التنمية الزراعية هى أحد الأركان للتنمية الشاملة وتهدف أيضا إلى رفع مستوى الدخل الفردى وتحسين المستوى الاقتصادى للمجتمع ككل وتتم برفع الكفاءة

---

١ - برنامج الأمم المتحدة الإغاثى : تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٠ ص ٢١.

٢ - أحمد قدرى مختار هلول : التنمية الزراعية فى مصر وعلاقتها بالتجارة الخارجية ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق.

الإنتاجية لعوامل الإنتاج بالقدر الذى يتم فيه رفع مستوى الدخل الفردى وتحسين مستوى المعيشة.

وينفرد الإنتاج الزراعى دون غيره من الأنشـــطة الإنتاجيـــة بكونـــه عمليـــة بيولوجية تخضع وتتأثر بالعوامل البيئية والموسمية فى إنتاج المحاصـــيل ممـــا يجعـــل للتنمية الزراعية ملامح وخصائص متميزة منها:-

١- إن الأساليب العلمية والتكنولوجية غير قابلة للتطبيق المباشر بل تحتاج إلى عملية موائمة وتهيئة وأقلمة. وهذه العملية تستغرق وقتا قد يطول أو يقصر تبعا لنوع النشاط الذى يرتبط به العمليات الإنتاجية وطبيعته وقد يستغرق ذلك سنوات عديدة.

٢- نتيجة لارتباط الإنتاج الزراعى بالعوامل البيولوجية فإن المعاملات الفنيـــة التـــى تدخل فى إعداد الخطة وتؤثر تأثيرا مباشرا فى تقديراتها وأهدافها. مجرد تقديرات تبنى على أساس فروض معينة فيما يتعلق بالعوامل والمتغيرات التى تؤثر بشـــكل أو بآخر فى حجم الإنتاج الزراعى ومن ثم فإن هذه التقديرات تخضع لما يعـــرف بخطأ التقدير فضلا عن خطأ التحيز.

٣- يتميز الإنتاج الزراعى المصرى بكونه إنتاجا خاصا بالدرجة الأولى إذ يتضافر على تحقيقه عددا كبيرا من الحيازات المزرعية التى تختلف فى سعاتها ونشاطها ومنوال استغلالها ووسائل ريها وصرفها وإن كانت تجمعها صفة التشتت وصغر الحجم.

٤- إن الإنتاج الزراعى موسمى وموسمية الإنتاج تنعكس على العديد من المتغيـــرات الاقتصادية فى القطاع. إذ يترتب عليه موسمية العمالة وموسمية الدخل الزراعـــى بالإضافة إلى طول الفترة التى تنقضى بين بدايـــة العمليـــة الإنتاجيـــة الزراعيـــة والحصول على الناتج الزراعى ولذا فأن تخطيط ومتابعة أهداف الإنتاج والـــدخل والعمالة فى القطاع الزراعى تتم بالطابع الموسمى.

٥- وفى ظل هذه الظروف فقد حقق القطاع الزراعى بعض الإنجازات إلا أنه مازالت هناك إمكانيات واسعة النطاق لتنمية الزراعة المصرية وتتفاوت هذه الإمكانات من مجال لآخر ومنها ما يمكن أن يتحقق فى المدى القصير بينما يستلزم الأمر للبعض الآخر مدى زمنى أطول ويتحقق ذلك من خلال اتجاهين رئيسيين هما:[1]

أولا: زيادة فى الموارد الزراعية المتاحة:

ويكون ذلك إما بتحقيق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية فى استخدام المـــوارد الحالية أو ما يطلق عليه (التنمية الرأسية) أو بتوسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية بإضافة موارد جديدة إلى تلك الموارد الموجودة مثلا أو ما يطلق عليه (التنمية الأفقية).

ثانيا: إحداث تغيرات هيكلية فى البنيان الإقتصادى الزراعى:

عن طريق ترشيد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فى هذا البنيان ويدخل ضمن المتغيرات برامج الإصلاح الاقتصادى وإدخال الأساليب الحديثة فى الإنتاج والتسويق وتحسين وسائل التمويل والائتمان وتطوير العلاقات المؤسسية للإنتاج الزراعى كله.

أهداف استراتيجية التنمية الزراعية:

تستهدف استراتيجية التنمية الزراعية إحداث التنمية الزراعية المتواصلة فى إطار منظور اقتصادى واجتماعى وسياسى شامل يغطى الإنتاج وزيادته والخدمات واتساع مجالها وذلك استجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وفى ظل خصائص المجتمع وسماته التى تتمثل فى التحول الاقتصادى من التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق والذى يعيش ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة واتجاه معظم

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى- الإدارة المركزية للتخطيط والمعلومات.: استراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠١١/٢٠١٣) ديسمبر ١٩٩٥ ، الإدارة المركزية للتخطيط والمعلومات.

دول العالم إلى التجمع فى تكتلات اقتصادية وتبنى برامج الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية وتوسيع مساهمة القطاع الخاص فى ضوء هذا كله كان لابد من صياغة أهداف استراتيجية للتنمية الزراعية من خلال ثلاثة محاور هى :

المحور الأول : زيادة حجم الموارد الزراعية:

إن زيادة حجم الموارد الزراعية الطبيعية والرأسمالية المستغلة فى الإنتاج الزراعى عن طريق إضافة مساحات جديدة من الأراضى غير المستغلة فى الإنتاج الزراعى مع توفير اللازم من الموارد المائية والرأسمالية وهو ما يعبر عنه بالتوسع الأفقى وتمتد هذه الموارد إلى الإنتاج الحيوانى والإنتاج السمكى أيضا.

فى مجال الإنتاج النباتى:

- حصر الأراضى الغير مستغلة لتحديد المساحات القابلة للاستصلاح والاستغلال فى الإنتاج الزراعى بعد تصنيفها وفقا لخصائصها الكيميائية والطبيعية وصفات التربة .
- التخطيط الهندسى للمساحات المستهدف استصلاحها حيث تقوم بتخطيط هذه المساحات من حيث حجم ونوعية وتوزيع شبكات الرى والصرف الزراعى والطرق والكهرباء وتحديد أماكن الإسكان.
- دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمساحات المستهدف استصلاحها.
- برامج تنفيذ أعمال البنية الأساسية الزراعية.
- تدبير الموارد المائية واستكشاف موارد إضافية.
- إنشاء الأسواق للسلع والخدمات الزراعية بالمناطق الجديدة.

فى مجال الإنتاج الحيوانى والداجنى:

- زيادة أعداد الثروة الحيوانية لدى المنتج الفرد والتى تتواجد أغلب أشكالها فى مشروعات مزرعية صغيرة تهدف لإنتاج اللحوم والألبان.
- زيادة أعداد الثروة الحيوانية بمشروعات الإنتاج الحيوانى الكبيرة.
- زيادة أعداد الثروة الداجنة والتى تتواجد فى مشروعات منزلية صغيرة لدى المنتج الفرد والمنتج فى المشروعات الكبيرة.
- التوسع فى إنشاء الصناعات المكملة مثل تصنيع الأعلاف والمجازر الآلية ومشروعات الحفظ والتبريد وتقديم الخدمات البيطرية.

فى مجال الإنتاج السمكى:[1]

- تطوير أسطول الصيد المستغل بالمصايد الطبيعية.
- زيادة أعداد ومساحات المزارع السمكية.
- إنشاء المفرخات الصناعية للأسماك لتوفير الزريعة.
- التوسع فى إنشاء موانئ الصيد وتطويرها.
- بناء وحدات الحفظ والتبريد اللازمة فى موانئ الصيد وأسواق التوزيع.
- إجراء عمليات الصيانة والإحلال لأسطول الصيد.
- تطوير مراكز تدريب الصيادين لتحسين مهاراتهم.

١- معهد التخطيط القومى، أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٠-١٧١) ٢٠٠٣.

المحور الثانى : تحسين الجدارة الإنتاجية للموارد الإنتاجية المستغلة:

وهو ما يعبر عنه بالتوسع الأفقى بغرض رفع مستوى إنتاجيتها وذلك بإتبـــاع الأساليب التكنولوجية والبحث العلمى وذلك كل حسب مجاله:

فى مجال الإنتاج النباتى بالنسبة للمحور الثانى:

تمتد هذه المرحلة من البحث العلمى إلى مرحلة تسويق وتوزيع المنتج النهائى مرورا بمرحلة الإنتاج ومن أهم برامجها:

- برامج البحث العلمى وتختص بالدراسات والبحوث الخاصة بخصوبة التربـــة ودراسات استنباط أصناف جديدة من المحاصيل، بحوث تحسين طرق خدمـــة المحاصيل ومعاملاتها الفنية، بحوث وقاية النبات ، بحوث ما بعد الحصاد.
- برامج مشروعات تنفيذية: تترجم نتائج مشروعات البحث العلمى فى صـــورة برامج مشروعات تنفيذية تشتمل على الأدوات والأساليب المساعدة على زيادة إنتاجية الموارد الزراعية.

فى مجال الإنتاج الحيوانى:

- تحسين سلالات الحيوانات من خلال تحسين الصفات الوراثية.
- تطوير وسائل العلاج والكشف عن الأمراض الفيروسية.
- تطوير الصناعات المتصلة بإنتاج اللحوم والألبان.

فى مجال الإنتاج السمكى:

- بحوث ودراسات لتحديد مشاكل تدهور المصايد الطبيعية.
- دراسات للحفاظ على الزريعة فى أماكنها الطبيعية.
- تحسين الصفات الوراثية لأصناف الأسماك بالمزارع السمكية.

- بحوث لتحديد وسائل وأوقات الصيد المناسبة وحجم وتحركات المخزون السمكى بمناطق الصيد.
- مشروعات لتقديم خدمات تصنيع الأسماك لرفع قيمتها.

المحور الثالث:

فى إطار المحور الأول والثانى يمكن تصنيف البرامج والمشروعات الإستثمارية التى يمكن أن تشتمل عليها كل من المحورين وهو تخطيط الإنتاج الزراعى فى الاتجاهات التى تساعد على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مستهدفة كالارتفاع بقيمة الإنتاج الزراعى بغرض المساهمة فى زيادة دخول السكان الزراعيين.

تلعب التنمية الزراعية دورا هاما فى إطار الإستراتيجية العامة للتنمية وأن أى إستراتيجية للتنمية لا يمكن تحقيقها دون دراسة. المحددات الرئيسة والعامة للإنتاج الزراعى فضلا عن المعوقات التى تحول دون وضع هذه الإستراتيجية .

- الملامح الرئيسية لإستراتيجية التوسع الأفقى حتى عام ٢٠١٧:

ترتكز الملامح الرئيسية على العناصر الآتية:

١- توفير الموارد الأرضية الصالحة للزراعة بمختلف المحافظات بمصر تقدر حوالى ثمانية ملايين فدان من واقع دراسات المخطط الرئيسى للأراضي ودراسات جنوب الوادى غربا وحلايب وشلاتين غربا. كما فى الجدول رقم (١) ويمكن اختيار ٣ ثلاثة ملايين فدان فيها للاستصلاح خلال السنوات القادمة على أن يكون فيها نصف مليون فدان على الأقل بمشروع جنوب الوادى.

٢- تدبير الموارد المائية اللازمة: يمكن تدبير الموارد المائية اللازمة من خلال حصة مصر الدولية ٥٥.٥ مليار متر مكعب / سنه من خلال بعض الآليات:

(أ) آليات لرفع كفاءة الاستخدام وتقليل الفاقد (بإجمالى توفير ٨.٣٥ مليار متر مكعب / سنه).

(ب) آليات لزيادة الموارد المائية غير التقليدية (بإجمالى توفير ١٧ مليار متر مكعب / سنه) وفيها مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والمياه الجوفية. وتحلية المياه المالحة والخلاصة أن هذه الآليات تصل إلى حوالى ٢٥ مليار متر مكعب وهى كمية تكفى لزراعة ٤-٥ مليون فدان حسب التركيب المحصولى المطلوب.

٣- استصلاح مساحة (١٥٠) ألف فدان سنويا على الأقل.

٤- التوسع فى زراعة الأصناف قصيرة العمر.

٥- إنتاج الأصناف التى تتحمل الجفاف والملوحة.

٦- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة فى مشروعات الاستصلاح.

٧- إيجاد الحوافز الكفيلة باجتذاب الأموال والمدخرات للمساهمة فى أعمال استصلاح الأراضى وفيها تخفيض أسعار الأراضى الصحراوية.

٨- مساهمة الدولة فى تنفيذ أعمال البنية الأساسية والبنية القومية.

٩- استمرار قيام الدولة فى أعمال الاستصلاح والاستزراع للمساحات المستهدف توزيعها على الخرجين وتدبير المرافق والخدمات والمساكن اللازمة.

جدول (١) : الموارد الأرضية الصالحة للزراعة بمصر

المنطقة	المساحة بالفدان
سيناء	٤١٣.٣٠٠
شرق الدلتا	٦٤٧.٧٣٠
وسط الدلتا	١٠٨.٨٢٠
غرب الدلتا	١.٠٥٢.٩٠٠
مصر الوسطى	٩٩١.٥٠
مصر العليا	٩٤٧.٩٠٠
شواطئ بحيرة ناصر	٥٠.٠٠٠
الصحراء الغربية	٩٤٨.٥٠٠
حلايب وشلاتين	٦٠٠.٠٠٠ [١]
جنوب الوادى توشكى	٣.٤٠٠.٠٠٠
المجموع	٨.٢٦٨.٣٠٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – الإدارة المركزية للمعلومات والتخطيط ، استراتيجية التنمية الزراعية (٩٧-٩٨) (٢٠١١-٢٠١٢) ، مرجع سابق.

– وتتمثل التنمية الأفقية فى إضافة طاقات جديدة لم تكن موجودة وضمها إلى الرقعة الزراعية وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:[٢]

١- هدف إجتماعى: وذلك لخلق مجتمعات عمرانية جديدة وامتصاص الكثافة السكانية فى الدلتا والوادى.

١- المساحة المستهدفة فى حلايب وشلاتين ٦٠ ألف فدان والمساحة القابلة للزراعة حوالى ٣٠٠ ألف فدان.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية : استراتيجية التوسع الأفقى فى استصلاح الأراضى حتى عام ٢٠١٧ .

٢- هدف اقتصادى: وهو خلق فرص جديدة للعمل وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة فى مختلف مجالات الحياة اجتماعيا واقتصاديا.

٣- هدف سياسى: وهو تحقيق الاستقرار والآمان وذلك بإمدادهم بجميع الخدمات والعوامل اللازمة للمعيشة الكريمة.

وعملية خلق مجتمعات عمرانية جديدة فى الأراضى الصحراوية تعمل على ملء الفراغ الأمنى للبلاد ويتم كل هذا من خلال ممارسة السياسات الاقتصادية والزراعية. السياسة الاقتصادية تمارس على عدد من المستويات، فمنها ما هو خاص بالمنشأة الاقتصادية ومنها ما هو خاص بتنظيم معين يضم مختلف المنشآت الداخلة فى ذلك التنظيم ومنها ما هو خاص بالسلطات الحكومية التى يناط بها الإشراف على الإنتاج فى مجال معين ، ومنها ما هو خاص بالمستويات العليا للمجتمع.[١]

وتتطلب مجابهة المشاكل الاقتصادية الرئيسية برامج وسياسات تنبع جذورها من الأهداف القيمية للمجتمع. بمعنى أن الأهداف المقترحة للتغلب على مشكلة ما لابد أن تكون مسايرة لقيم المجتمع وما يؤمن به. كذلك الوسائل المقترحة لتحقيق الأهداف لا بد أيضا أن تتلافى التناقض بينها وبين الأهداف من جهة وبين قيم المجتمع من جهة أخرى. وبصفة عامة يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية عادة ما تستهدف تحقيق الآتى:

تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ويمكن تقييم مستوى الرفاهية الاقتصادية فى ضوء اعتبارين رئيسيين هما:-

أ) تحقيق المنوال التوزيعى الأمثل.

ب) معظمة صافى الناتج القومى.

١- محمد السيد راجع (دكتور) : محاضرات فى السياسة الزراعية والاقتصادية. قسم الاقتصاد الزراعى- كلية الزراعة بمشتهر – جامعة بنها ٢٠٠٦.

- وتحقيق المنوال التوزيعى الأمثل: إن هو إلا تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا بدوره يتطلب تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

- أما معظمة صافى الناتج القومى:[1] فتتحقق عن طريق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى مع مراعاة أن معظمة صافى الناتج القومى ليس هدفا فرديا بل هو هدف من أهداف المجتمع وهذا يتطلب قيام الدولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة التى تضمن عدم تحقيق مصالح فردية على حساب مصلحة المجتمع.

والسياسة الزراعية تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية العامة، فهى ترتكز على مجموعة من الأهداف القومية فى مجال الإنتاج الزراعى وما يرتبط به من أنشطة زراعية إذ تنسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية وألا يكون هناك تناقض بين الإجراءات المطلوبة لتحقيقها والإجراءات التى يتطلبها تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة. ولهذا لابد من التخطيط الجيد لمثل هذه المشروعات لتسير النشاط الاقتصادى للمجتمع وفقا لخطة أو لخطط متتابعة. تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرسومة خلال فترة معينة من الوقت.

ومن هنا فإن التخطيط كما رأينا يتضمن وضع خطة لاستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن بغية تحقيق أهداف قومية معينة وعلى هذا فإن التخطيط الاقتصادى يعد فى الواقع نوعا من الحساب الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى لأنه يفاضل بين الاستخدامات البديلة للموارد ويوازن بينها ثم يتخير تلك الاستخدامات التى تؤتى أطيب النتائج.

١- صابر سيد أحمد يس (دكتور): محاضرات فى التخطيط الاقتصادى الزراعى- قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة بمشتهر – جامعة بنها.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث فى نقص الموارد الأرضية الزراعية المتاحة وعدم كفايتها لتغطية حاجة السكان المتزايدة باستمرار من الغذاء مع تكدس النسبة العظمى من السكان فى شريط الوادى الضيق، وفى ذلك الوقت وجود مساحات كبيرة من أرض مصر لم تستغل الاستغلال الأمثل ، بل هناك بعض المناطق لا يصل إليها أى نوع من الاستغلال مطلقا. ويتطلب الأمر استغلال تلك المناطق وتنميتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والأمنى لأجيال مصر المقبلة . كما أن الفروق النسبية لمعدلات التنمية بين مختلف المحافظات تسببت فى مشكلات عديدة ومنها توطن عوامل طرد فى محافظات الحدود وعوامل جذب فى محافظات الدلتا والوادى وكان نتيجة ذلك أن ازدادت الهوة بين المناطق التى تتصف بمعدلات تنمية مرتفعة نسبيا وبين المناطق المهملة . ويعتبر الجزء الجنوبى الشرقى من الصحراء الشرقية وخاصة منطقة مثلث حلايب- شلاتين – وأبو رماد مثالا لهذه المناطق المهملة التى لم تنل حظها من الدراسة ومن مقومات التنمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة منطقة مثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد والتى شاءت الظروف المختلفة ألا تصل إليها يد البحث والدراسة لسنوات طويلة ، لذلك يسعى هـذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة أهمها :

١) التعرف على الموارد والإمكانيات التى تتضمنها المنطقة سواء كانت مادية مثل الأرض والنبات والحيوان أو المياه كذلك الموارد البشرية أو المهنية أو الحرفية.

٢) التعرف على التنوع البيئى للأنشطة الاقتصادية والحفاظ على الخصائص البيئية المتميزة للمنطقة.

٣) التعرف على أهم المحددات الرئيسية المؤثرة على التنمية الزراعية بالمنطقة.

٤) دراسة نشاطى الرعى والصيد ، كذلك الإنتاج الحيوانى والسمكى بالمنطقة مع دراسة دوال الإنتاج لها لمعرفة أثر كل مورد منها على حجم الإنتاج وكذلك دراسة دوال التكاليف لها لتحديد الأحجام المثلى الأكثر كفاءة إنتاجية وكذلك تلك التى تعظم ربح المنتجين .

٥) اقتراح مجموعة من برامج التنمية بهدف مساعدة السكان فى تنمية أنشـــطتهم الاقتصادية الرئيسية واستغلال مواردهم بكفاءة مع الحفاظ على التنوع البيئى لها.

الأسلوب البحثى:

استخدم هذا البحث العديد من الطرق الرياضية والإحصائية فى التحليل الوصفى والكمى تحقيقا لأهدافه حيث تم الإستعانه ببعض المعايير النسبية والإحصائية لتحليل التباين وتحديد مدى وجود فروق معنوية ومنها أسلوب الانحدار البسيط والانحدار المتعدد فى الصورة الخطية واللوغاريتمية لتقدير معالم الدالات الإنتاجية، واعتمدت الدراسة فى أسلوبها البحثى على تطبيق الأسلوب الاستقرائى والأسلوب الاستنباطى فى جمع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج حساب دوال التكاليف لكل نشاط بهدف حساب بعض المشتقات الاقتصادية التى تعتبر مؤشرات تفيد فى توجيه المخططين والمسئولين والسكان فى تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمواردهم البيئية واستغلالها الاستغلال الأمثل .

مصادر البيانات:

واعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات التى تم الحصول عليها هما :

١) **البيانات الميدانية أو القطاع المستعرض :**

تم الحصول عليها من واقع الدراسة الميدانية التى أجريت على عينة عشـوائية عمدية من سكان المنطقة باستخدام استمارة الاستبيان تـم تصـميمها خصيصـا لهـذا الغرض تفى بأهداف البحث وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية .

٢) **البيانات التاريخية**

أما المصدر الثانى للبيانات التى تم الحصول عليها فهى البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة بالدوريات الإقتصادية والنشرات الإحصائية التى تصدرها الهيئات الحكومية وغير الحكومية والبيانات التى تحتفظ بها الجهات فى سجلاتها وكانت هذه المصادر هى الإدارة المحلية بالمنطقة بصفة أساسية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة التخطيط ، مركز بحوث الصحراء ، معهد بحوث الاقتصاد بالإضافة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بالموضوع.

خطة البحث:

تضمنت خطة البحث على مقدمة تتناول التعريف بموضوع الدراسة كمدخل لمشكلة البحث وأهدافه وطريقة البحث ومصادر البيانات، يلى ذلك أربعة أبواب رئيسية. اختص الباب الأول بالاستعراض المرجعى للدراسات والبحوث السابقة فى هذا المجال واختص الباب الثانى بتوصيف منطقة البحث واستعرض الموارد والمحددات البيئية بمنطقة البحث حيث اشتمل على توصيف منطقة الدراسة واستعرض الموارد الأرضية ، الموارد المائية ، الإنتاج النباتى ، المحددات الزراعية والاقتصادية بالمثلث. واهتم الباب الثالث بتحليل نشاط الرعى والثروة الحيوانية بمنطقة الدراسة حيث تم تقدير دوال الإنتاج والتكاليف لإنتاج اللحوم والألبان لكل منطقة من مناطق البحث ، كذلك اهتم الباب الرابع بتحليل نشاط الصيد والثروة السمكية بكل منطقة من مناطق البحث أيضا وتم حساب دوال الإنتاج مع اشتقاق بعض المؤشرات الاقتصادية التى

تفيد المنتجين فى الاسترشاد بها فى تنمية قدراتهم الإنتاجية. وانتهت الدراسة بخاتمة تناولت أهم إجراءات البحث والنتائج التى توصل إليها مع عرض بعض التوصيات والمقترحات التى يرى الباحث أهميه أخذها فى الاعتبار مستقبلا عند اتخاذ القرارات الإنتاجية فى منطقة الدراسة لتحقيق الهدف المنشود وهو تنمية المناطق الجديدة على أسس ومبادئ علمية.